يفعات بيطون (*)

النساء الفلسطينيّات واليهوديّات الشرقيّات - رؤية نسويّة مشتركة وأمل بالمساواة

على خلفية استمرار هيمنة النساء الإشكنازيات داخل الحركة النسوية في إسرائيل، كانعكاس لعلاقات القوى في المجتمع ككلّ؛ ومن منطلق أن الجماعة اليهوديّة الشرقيّة والجماعة الفلسطينيّة في إسرائيل «تتقاسمان حيزًا جغرافيًا وثقافيًا مشتركًا»، إذ تسكنان الأطراف وتعانيان من تمييز إثني وقوميّ على التوالي، تفترض الكاتبة التقاء مصالح يتيح نضالاً نسويًا مشتركًا بشكل يتجاوز نمط العمل المألوف في حالات التعاون النسوي اليهودي- الفلسطيني والمبني على مفهوم «إنقاذ» الطرف القوي في المعادلة، وهو اليهودي، للطرف الفلسطيني. بناءً عليه، عوضًا عن النضال المنفصل ولأجل تحقيق مزيد من الإنجاز لتحسين مكانتهن، تقترح الكاتبة أطر «شراكة قانونيّة قضائيّة شرقيّة - فلسطينيّة من خلال تطابق مصالح الشريكات في النضال».

مقدمة

الحركة النسوية في إسرائيل هي إحدى الحركات المتقدمة وذات الإنجازات في العالم العربي. النجاح كما هو معروف، له آباء كثيرون والفشل يتيم دائمًا. وإذا كان الأمر كذلك، فما هي ظروف هذا النجاح الخارق؟ من ضمن الظروف المحتملة يمكن أن نذكر حقيقة إقامة إسرائيل في بدايتها انطلاقًا من مفهوم طليعي اشتراكي، وحسب هذا المفهوم، أعطي ولأول وهلة «كل واحد حسب قدرته»، ولذلك كانت القدرات هي التي حدّدت، وبدور أقلّ من الصور

(*) محاضرة في الحقوق.

وبالرغم من كونها حركة للتحرر من علاقات القوى ومن القمع، مثل حالات كثيرة أخرى خاصة بتطوّر الحركة النسويّة في المجتمعات متعدّدة الطبقات الاجتماعية. ففي إسرائيل أيضًا كان بالإمكان تشخيص الحركة النسويّة نفسها كساحة للمحافظة على الفجوات الاجتماعيّة بل وحتى تعميقها.[٥] وكانت الحركة الاجتماعيّة وباستمرار وإصرار بدون نساء يهوديّات شرقيّات وبلا نساء عربيّات، وقد انعكس ذلك في مستويات متنوّعة.

النمطيّة، مكانة النســاء في المجتمع. وشــكلت حقيقة أن إسرائيل كانت قد أعلنت في وثيقة الاستقلال عن تبنّي قيم ديمقراطيّة وليبرالية جزءًا من هذا النجاح. ويمكن الإشارة أيضًا إلى العلاقات الوثيقة بين إسرائيل والدول التي جرى فيها النضال النسوي طيلة عشرات السنين واستمرّ على مدار أجيال كثيرة، حيث كانت الإنجازات في هــذا المجال في مرحلة متقدمة. وأتاحت هذه العلاقات للنســويّات الإســرائيليّات مصادر اســتلهام من أخواتهن في ماوراء البحار. وهكذا بدأ نمو الحركة وتطورها.[١] ومن ضمن الأسباب الكثيرة لنمو النضال النسوي في إسرائيل وتطوره، بودّي التركيز على القانون والقضاء حيث حققت النســويّات النجاح تلو النجاح. وهنّ يحتللن بإصرار إحدى الساحات المهمة لإدارة ثورة اجتماعيّة وتوعويّة من الصنف الذي تسعى الحركة النسويّة لإنتاجه: الساحة القانونيّة.

وقبل أن أفحص مسيرة الإنجازات النسويّة، ألاحظ هنا ملاحظة تحذيريّة، مفادها أنه بالرغــم من إنجازاتها الكثيرة على الصعيد القانوني، فإن الحركة النسويّة على ما يبدو قد علقت آمالها واعتمدت على المجال القانوني بالأساس، وبدرجة أقلّ على الحيّز الواقعي، في الشارع. وهكذا نشأت فجوة بين "القانون في الكتاب– Law in books" و"لقانون في الواقع– Law in action" في السياق النسوي الإسرائيلي. وقد كتب الكثير في السابق عن هذه الفجوة بين الأمل المجسّــد في القانون وبين إنجازاتــه القليلة على أرض الواقع، ولكنني لا أريد تناول هذا الموضوع بحد ذاته، بل أريد أن أفحص الدور الذي لعبه في بناء العلاقات بين النسويّات اليهوديّات الشــرقيات والنسويات الفلسطينيّات من جهة، والنسويّات اللواتي ينتمين للجماعة المســيطرة في إســرائيل، النســاء الإشكنازيّات. ادعائي في هذه المقالة أنه بعد عقود ممّا يعتبر نجاحًا نسويًا فائقًا، فإن الحركة النسويّة اليهوديّة الشرقيّة والفلسطينيّة تلقي على هذا النجاح ضوءًا أكثر خفوتًا، وهما قادرتان على دفع الحركة النسويّة في إسرائيل باتجاه أكثر شمولاً، وبقدر أكثر مساواتيّة.

نبذة عن تاريخ النضال النسوي في إسرائيل

كان تطوّر النضال النسوي عبر المسار القانوني حصيلة موجتين من النشاط النسوي المتشعّب. وحدثت الموجة الأولى عمليًا في الأيام الأولى التي مرّت على إقامة مؤسســات الدولة. ففي الكنيست الأولى أدرج حزب النساء الأول والأخير في تاريخ البرلمان الإسرائيلي على جدول أعمالها موضوع المساواة للنساء. وقبيل انتهاء دورة الكنيست الأولى، واســتنادًا إلى الدعم الذي وفرته وثيقة الاستقلال، التي تقرر فيها أن دولة إسرائيل «ستطبّق المساواة في الحقوق... دون تفرقة... في الجنس»، أقرّ الكنيســت قانون مســاواة حقوق المرأة عام ١٩٥١.[٢] رسّــخ القانون المذكور، وفي الأســاس على الصعيد البياني، حق النســاء في المساواة، وشكّل مع وثيقة الاستقلال نقطة انطلاق مهمّة ونوعيّة لبحث مكانة النساء في إسرائيل.[٣] في هذه الموجة الأولى من النضال النسوي في إسرائيل، يمكن تحديد الانشغال في الأساس في مجالات قوانين العمل التي تدافع عن النساء، والتي تشمل فكرة حماية النساء إزاء المصاعب والتحديات التي يفرضها الدمج بين الحياة المهنيّة والحياة الأســريّة. وفي الموجة الثانية فقط من تطوّر الحركة النسويّة الإسرائيليّة، حين وصلت إلى هنا في سنوات الثمانينيّات نساء عدن من كلّيات القانون، من الولايات المتحدة في الأساس، بدأ تطوّر إضافي فــي النضال، وهذا التطوّر لا يحدث في المجال التشــريعي فقط، بل يجري أسلسًــا في مجال استخدام المحكمة العليا كعامل مركزي في التغيير النســوي المرجوّ. علاوةً على ذلك، فإن النضال الآن لا يتركز في الحقوق الأساسيّة في مجال العمل، بل يبدأ في الانتشار ليشمل عدة مجالات، تطالب فيها النســاء بتصحيــح التمييز البنيوي الذي يعانــين منه. وتصل إلى المحكمة العليا حالات، الواحدة تلو الأخرى، مقدمة من نساء ورجال تشمل ادعاءات بشأن التمييز الممأسَس ضد النساء، وقد قبلت جميع الادعاءات بشأن التمييز، وتغيّرت الترتيبات والإجراءات الأساســيّة التي مرّت عليها ســنوات طويلة وأعلن عنها أنها غير شرعيّة.[٤]

على ضوء الواقع الذي وُصف أعلاه والخاص بالقمع داخل حركة تحرّر، برزت في سنوات التسعينيّات حركة معارضة للحركة النسويّة من داخلها. وكانت النساء الشرقيّات أوّل من تحدّى نسخ السلطة السائدة إلى داخل الحركة النسويّة في إسرائيل. ففي عام ١٩٩٣ - خلال المؤتمر النسوي السنوي- قررت مجموعة من النساء الشرقيّات المطالبة بإعطاء تمثيل لمواضيع ولنساء ليست جزءًا من التجربة الحياتيّة للنساء الإشكنازيّات. وكان ذلك سلوكًا مؤسّسًا أثار، كما هو متوقع، تذمرًا شديدًا جدًا لدى النسويّات الإشكنازيّات.

وبالرغم من كونها حركة للتحرر من علاقات القوى ومن القمع، مثل حالات كثيرة أخرى خاصة بتطوّر الحركة النسويّة في المجتمعات متعدّدة الطبقات الاجتماعية، ففي إسرائيل أيضًا كان بالإمكان تشخيص الحركة النسويّة نفسها كساحة للمحافظة على الفجوات الاجتماعيّة بل وحتى تعميقها.[٥] وكانت الحركة الاجتماعيّة وباستمرار وإصرار بدون نساء يهوديّات شرقيّات وبلا نساء عربيّات، وقد انعكس ذلك في مستويات متنوّعة.

أ. **على المستوى التمثيلي –** فإن اللواتي استلمن مراكز القوى وما زلن حتى اليوم في النضال النسوي هنّ النساء الإشكنازيّات.[٦] هذا الأمر يؤثر بالطبع على مستويات مهمة أخرى تتعلق بالظهور والتمثيل وتحديد جدول الأعمال النسوي، كما سنرى لاحقًا؛ ولكن من جهة ثانية من شأن ذلك أن يؤشر للنساء غير الإشكنازيّات وغير اليهوديّات بأنهن حتى في «عالم النساء» يُعتبرنَ متدنّيات وغير قادرات على القيادة والإدارة.

ب. **على المستوى العملي –** في حين دعت النسويّات الإشكنازيات إلى المساواة بين النساء والرجال، فقد استمرت في بيئتهن القريبة وبواسطتهن نماذج القمع الاجتماعيّة. على سبيل المثال، ادّعت امرأة شرقيّة في مؤتمر نسويّ أن النساء الشرقيّات ما زلن ينظّفن بيوت النساء الإشكنازيّات واللواتي ينتفعن من النظام الاجتماعي الذي يتيح لهن التقدّم في أعالي السلم الاجتماعي، وذلك في الوقت الذي يهملن فيه تطوير مكانة النساء الشرقيّات.[٧]

ت. **على المستوى الرمزي–** حتى في المجال الذي كانت فيه محاولة للتعاطي مع قضايا تتعلق بالنساء الفلسطينيّات، فقد نفذ ذلك بشكل أظهر أن القيمة الرمزيّة للعمليّة عكست نقصًا اجتماعيًا لدى النساء الشرقيات والفلسطينيّات. على سبيل المثال: تركيز النقد النسوي على ظاهرة النساء المضروبات الشرقيّات باعتبارهن منتميات إلى ثقافة تعتبر فيها النساء المضروبات هنّ القاعدة،[٨] أو معالجة ظاهرة «القتل على خلفيّة شرف العائلة» من وجهة نظر اعتبرت كولونياليّة.[٩] ولّد هذا الأمر شعورًا بأنه يجب إنقاذ المرأة «الأخرى» من الضائقة الوجوديّة التي تعيشها داخل ثقافتها المتخلّفة، ونتجت رائحة استعلاء أبيض على شكل فكرة «حملة إنقاذ النساء البُنّيّات» عن هذا النضال النسوي في هذه المجالات.

ث. **على صعيد «الالتزام المزدوج» للنساء من جماعات الأقليّة:** النضال النسوي في الوقت الذي تعلق بنقطة التملّص العرقي. مثال على ذلك: لقد جرى خوض نضال مهمّ لمعالجة معاقبة الاغتصاب. اقترحت إحدى النساء السوداوات معالجة قضيّة التمييز أو التفاوت بين العقوبات المفروضة على الرجال البيض وتلك المفروضة على الرجال السود. النساء البيض اعتبرن هذا الأمر قضيّة بين الأعراق وليست قضيّة «نسائيّة».

ج. **<u>على المستوى الأيديولوجي</u>–** القضايا التي عالجها النضال النسوي وجدول أعمال الحركة النسويّة هي أمور جرى إملاؤها على ضوء خبرة المرأة الإشكنازيّة في إسرائيل. سوف أتحدث بتوسّع عن هذا المستوى في الفصل التالي، لأن جدول الأعمال النسوي هذا يجري تطويره في الأساس من خلال نشاطات قانونيّة – قضائيّة تتمّ المبادرة إليها بغرض المطالبة بالمساواة.

المعارضة الشرقيّة والفلسطينية لتبييض المستوى الأيديولوجي

على ضوء الواقع الذي وُصف أعلاه والخاص بالقمع داخل حركة تحرّر، برزت في سنوات التسعينيّات حركة معارضة للحركة النسويّة من داخلها. وكانت النساء الشرقيّات أوّل من تحدّى نسخ السلطة السائدة إلى داخل الحركة النسويّة في إسرائيل. ففي عام ١٩٩٣ – خلال المؤتمر النسوي السنوي– قررت مجموعة من النساء الشرقيّات المطالبة بإعطاء تمثيل لمواضيع ولنساء ليست جزءًا من

ليست صدفة أن الاحتجاج الشديد جدًا ضد النسويّة الإسرائيلية قد جاء من المجال القانوني-القضائي، إذ إن جدول الأعمال النسوي يتحدد بدرجة كبيرة في هذه الساحة. وكما ذكرنا أعلاه فإن النجاح الفائق لم يكن القاسم المشترك الوحيد لنضالات العصر الذهبي للنسويّة، بل أيضًا كونها خاصة «بالمجموعة الذهبيّة» المسيطرة، ونابعة من داخل عالم مصطلحاتها، وتخدم بالأساس احتياجات عضواتها.[١٧] ومن ضمن النضالات النسويّة القانونيّة-القضائيّة المهمة والمركزيّة التي أديرت خلال العقدين بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ يمكن أن نذكر تعيين امرأة عضوًا في مجلس ديني

التجربة الحياتيّة للنساء الإشكنازيّات. وكان ذلك سلوكًا مؤسِّسًا أثار، كما هو متوقع، تذمرًا شديدًا جدًا لدى النسويّات الإشكنازيّات.[١٠] ولكن النسويّات الشرقيّات لم ينتظرن قبول احتجاجهنّ، بل «أبلغن» النسويّات الإشكنازيّات أنهن، كأسيرات للقمع طيلة سنوات على أيدي سيطرة الرجال والإشكنازيّات، يحرّرن الإشكنازيّات من وظيفتهن كسجّانات في هذا القمع، وأنهن، وببساطة، يقمن ببناء عالم خلصّ بهنّ.[١١] كان نجاح التحرّر محدودًا جدًا. صوت النسويّات الشرقيّات الصافي قدسُمع، ولكن القافلة واصلت طريقها، وموازين القوى داخل الحركة النسويّة لم تتغيّر في ذلك الوقت بصورة كبيرة، وبالتأكيد ليس إلى حدّ التفكير فيها كحركة ثوريّة. الإنجاز المركزيّ لهذه الخطوة هو العمل بطريقة التمثيل «بالربع» في المؤتمرات من الآن فصاعدًا. وحسب هذه الطريقة، كان هناك في كل حدث نسويّ التزام بوجود تمثيل للنساء الشرقيّات، الفلسطينيّات، المثليّات بين المتحدّثات، إضافةً إلى الإشكنازيّات. وبشكل غير مفاجئ كانت النساء الشرقيّات في مسيرتهن لتحرير أنفسهن، هنّ اللواتي اهتممن بتحرير نساء أخريات إلى جانبهن. ورغم أهمية هذا السلوك المعارض التي لا يُستهان بها، فإن تأثيره كان محدودًا في نهاية الأمر، وذلك بمعنى أنه، وللأسف الشديد، لم يتسلل إلى أطر أخرى، مثل توزيع الوظائف في إدارة المنظمات النسويّة، أو إملاء جدول أعمال الحركة النسويّة. علاوةً على ذلك، رغم انخراط النسويّات الفلسطينيّات في عملية معارضة السيطرة الإشكنازيّة التي قادتها النساء الشرقيّات، ورغم أنهن عنوان لهذه المعارضة، فإن صوتًا معارضًا واضحًا ومميزًا من قبل النسويات العربيّات لم يُسمع بعد.

جاء أوّل احتجاج فلسطيني واضح بخصوص كون النسويّة الإسرائيلية يهوديّة في تكوينها من قِبل رجل. في عام ٢٠٠٠ كتب حسن جبارين مقالًا قانونيًا دقيقًا وجّه فيه هذه التهمة للنسوية الإسرائيليّة، وناقش بحدّة نتيجة أحد الإنجازات الكبيرة للنسويّة – فتح دورة للطيران بمشاركة النساء – معتبرًا أن هذا الإنجاز لا صلة له بتطوير مكانة النساء الفلسطينيّات، وأنه يعمل ضد مصلحتهن في تخفيف حدّة الروح العسكريّة الإسرائيليّة.[١٢] صحيح أنه سبقت احتجاج جبارين كتابات فلسطينيّة من قبل كاتبات فلسطينيّات صادرة عن رؤية فلسطينيّة، ولكن هؤلاء لم يوجّهن سهامهن نحو الحركة النسويّة. وعلى سبيل المثال عالجت منار حسن موضوع قتل النساء، وتناولت نادرة شلهوب كيفوركيان موضوع العنف ضد النساء.[١٣] كاتبة واحدة فقط تناولت السياق القانوني الواضح للنضال النسوي. ففي مقالة شقّت الطريق حذّرت هدى روحانا من «الفخّ المزدوج» التي توجد فيه النساء المسلمات في إسرائيل من حيث هنّ مطالَبات بالاختيار ما بين ولائهنّ للجماعة العربيّة التي انحدرن منها وللنضال النسوي من أجل تحريرهن من القواعد التي تميّز ضدهنّ والتي تطبقها عليهن المحاكم الشرعيّة. وهنا أيضًا، ورغم الثقابة الفكريّة في المقالة واستنادها إلى مبادئ «تقاطع الهويّات» التي صاغتها النسويّة السوداء في الولايات المتحدة،[١٤] فإننا لا نلمس في المقالة شيئًا من النقد الداخلي للنسويّة.[١٥] وبالمناسبة، وجّه جبارين سهم نقده إلى النسويّات اليهوديات دون أن يرى الخلل فيه. فمن كان ولا يزال مؤسس ومدير «عدالة» المركز القانوني الأهم والأكثر تأثيرًا في تطوير حقوق الأقليّة العربيّة في إسرائيل، لم يواجه صعوبةً في هذا النقد، رغم أن مركز «عدالة» لم يأخذ على عاتقه تطوير دائرة نسويّة أو تقديم منظّم لالتماسات نسويّة لصالح النساء العربيّات في إسرائيل.[١٦]

ليست صدفة أن الاحتجاج الشديد جدًا ضد النسويّة الإسرائيلية قد جاء من المجال القانوني–القضائي، إذ إن جدول الأعمال النسوي يتحدد بدرجة كبيرة في هذه الساحة. وكما ذكرنا أعلاه فإن النجاح الفائق لم يكن القاسم المشترك الوحيد لنضالات العصر الذهبي

للنسـويّة، بل أيضًا كونهـا خاصة «بالمجموعة الذهبيّة» المسـيطرة، ونابعة مـن داخل عالم مصطلحاتها، وتخدم بالأسـاس احتياجات عضواتهـا.[١٧] ومن ضمن النضـالات النسـويّة القانونيّة–القضائيّة المهمـة والمركزيّة التـي أديرت خلال العقدين بين عـام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ يمكن أن نذكر تعيين امرأة عضوًا في مجلس ديني، توسـيع صلاحيّـات عضوات المجلس في المدن الكبرى، منح البروفسـورات حق الاستعفاء المتأخر من وظيفة، تعيين امرأة في وظيفة عامة رفيعة المستوى، فتح دورة للطيران للنساء، إلخ...[١٨] سلسلة النجاحات هذه أوجدت عرضًا مشـوّهًا فيما يتعلق بمكانة المرأة في إسرائيل، بحيث أن كل مـا تبقى لها للنضال من أجل مسـاواتها وحريتها وكرامتها هو الانشغال بهذه المسائل. هذه الحقيقة عملت أيضًا كحلقة سحرية؛ وطالما ظلّت هذه الأمور هي مواضيع الانشغال القانونيّة –القضائيّة بالنسبة للحركة النسـويّة، ظلّت النسويّات الشرقيات والفلسطينيّات يشـعرن بأن لا مكان لهن في النضال النسوي والقانوني–القضائي الدائر، وحضورهن لم يكن ملموسًـا في هذا النضال. فكّروا مثلًا في الجندي الرقيب الذي جعل الحركة النسـويّة في إسرائيل ثوريّة. فعل ذلك قرار الحكم في قضيّة ميلر. في تلك القضيّة تقدّمت فتاة يهوديّة عمرها ١٧ عامًا بطلب لقبولها في دورة طيران في الجيش. وكما ذكرنا في نقد جبارين، مثل هذا السلوك النسوي ليس فقط أنه بدا غير ذي صلة بالنسـاء الفلسـطينيّات اللواتي لا يهتمّ الجيش بتجنيدهن، بل بدا هذا السـلوك متجاهلاً بشكل صارخ لاحتياجاتهن كجماعة أقليّة قوميّة، في تخفيض الروح الحربية العسـكريّة. وبهذا المفهوم فالروح الحربيّة العسـكريّة ليست فقط نشـاطًا عسكريًا عمليًا، من شأنه أن يكون موجهًا نحو أقارب تلك المرأة الفلسطينيّة، بل هي الروح الحربيّة العسكريّة بمفهومها الأوسع، المفهوم الذي يفسح المجال للمجتمع المدنيّ ليكون متأثرًا جدًا من المجتمع العسـكري ومرتبطًا به بشـكل تصبح فيه الخدمة العسـكريّة امتيـازًا يمنح الحقوق.[١٩] يمكن من خلال هذا النظر إلى الروح الحربية العسكريّة أن نجد الربط الكامل بين المصلحة النسـوية الفلسطينيّة وتلك الشرقيّة. وضمن إطار بناء المكانة المدنيّة المتدنية لليهود الشرقيين في إسرائيل، وخلافًا للأسطورة الإسرائيليّة بشـأن تأثير بوتقة الانصهار فإن الجيش الإسـرائيلي أيضًا يشكل جهازًا لاستنساخ نقصهم.[٢٠]

وبناءً عليه، وبالمفهوم الأوسع، فإن تعزيز مكانة الحياة العسكريّة في سيرة حياة النساء في إسرائيل قد أضعف المرأة الشرقيّة أكثر على ضوء ضبطها في وظائف عسـكريّة قليلة القيمة في أحسن الأحوال، وتسـلّمها الإعفاء المفروض على ضـوء معطياتها التي تعتبر متدنية جدًا، في أسوأ الأحوال. وفي المفهوم الأكثر تحديدًا فإن فرص المرأة الشـرقيّة في التمتع بالإنجاز الـذي حققته أليس ميلر– التي تمتعت في سـن [١٧] بكونها صاحبة رخصة طائـرة مدنيّة – كانت تؤول إلى الصفـر. في بداية عام ٢٠٠٠، جـرت مراجعة لدى خبيرات القانون النسـويّات. البروفسور نيطع زيف هي إحدى الخبيرات البارزات في الشؤون القانونيّة في إسـرائيل، وكانت قد ترأست الدائرة القانونيّة في منظمة اللوبي النسـائي في إسـرائيل، وقد قـادت وأدارت تلك النضـالات النخبويّة قبل عقد. قررت زيف تأسـيس منظمة نسـويّة قانونيّة لمعالجة المواضيع المميزة لجدول أعمال النسـاء المستضعفات في إسـرائيل. ركزت منظمة «معك» (إيتّاخْ) بالأساس على المجالات المتعلقة بعلاقات الفرد مع مؤسسـة التأمين الوطني. ولكن هنا أيضًا لـم تكن الطريق مفروشـة بالـورود. ظلّت مراكز القـوة في المنظمة إشكنازيّة، والمحاميّات الشرقيات القليلات اللواتي استدعين ليكنّ من المؤسسـات، انسحبن من المنظمة بغضب بعد مرور وقت قصير على تأسيسها.[٢١] واستمرارًا مباشرًا للفهم بأن المطلوب هو مبادرة شرقيّة وملكيّة لهذه المبادرة من أجل تغيير جدول الأعمال القانوني– النسوي للشـرقيين، أسّست محاميتان، والكاتبة هي إحداهما، «مركز تمواه لمنع التمييز». («تمواه» تعني تغيير – المترجم). ورغم أن المركز ركّز عمله في النسـاء الشـرقيّات والمرافعة القرينيّة (أو السـياقيّة) التي تقدم السـياق الطائفي في الحالات التي يدور التداول حولها، إلا أن هدفه الأوسـع أن يصبح مقرًا لتعزيز مكانة اليهود الشرقيين المتدنية في المجتمع، وذلك بواسطة القانون والقضاء. ساد في مثل هذا المقر الشعور بأن الانشغال في «قضايا الشرقيين» ذو صلة أيضًا «بقضايا الفلسـطينيين». سبب هذا التفكير نابع من حقيقة بسيطة مفادها أن حياة الشرقيين والفلسطينيين في إسرائيل متشابكة ومترابطة بشكل أكبر بكثير مما يمكن الاعتقاد به لأول وهلة.

يقـول ادعائي في القسـم الثاني من هـذه المقالة بأنه يجب على النضال النسوي في إسرائيل ألاّ يتبنى في داخله جدول أعمال جديدا يشمل قضايا النساء الشـرقيّات والفلسطينيّات فقط، بل يجب على هـذه القضايا أن تترابط وتتحد بهدف تحقيق تأثير مميّز، شـرقي– فلسـطيني، يحسّن نضال المجموعتين بشكل أكبر. سوف أستعرض فـي الدرجة الأولى في هـذا الادعاء أهمية وإمكانيّة المشـاركة في المصالح والعمل بين الشـرقيين والفلسطينيين،[٢٢] وفي الدرجة الثانية سوف أعرض الميزة الخاصّة للخطاب النسوي داخل هذه المسيرة.

يتحرك التراتب الاجتماعي في إسرائيل حول محاور مختلفة، معروفة، لأسفنا، في كل مجتمع تقريبًا. من بينها: محور العرق، محور الدين، محور الجندر ومحور القومية. ورغم أن هذا التراتب المألوف هو مشترك بالنسبة لدول كثيرة في أرجاء العالم، إلاّ أنه لا يجوز أن ننكر أن وضع إسرائيل بخصوص التراتب القومي والطبقي والعرقي هو وضع مميز وله معانٍ ودلالات مميزة. ووفقًا لذلك، حسب ادعائي، فإن شكل التمييز الإسرائيلي على هذه المحاور يتطلب، من أجل القضاء عليه، معاملة خاصة في استخدام مبدأ المساواة.

القسم الثاني: من الإقصاء إلى الاحتواء والمصالح المشتركة والمساواة

نضال شرقي- فلسطيني مشترك من أجل المساواة

يتحرك التراتب الاجتماعي في إسرائيل حول محاور مختلفة، معروفة، لأسفنا، في كل مجتمع تقريبًا. من بينها: محور العرق، محور الدين، محور الجندر ومحور القومية. ورغم أن هذا التراتب المألوف هو مشترك بالنسبة لدول كثيرة في أرجاء العالم، إلاّ أنه لا يجوز أن ننكر أن وضع إسرائيل بخصوص التراتب القومي والطبقي والعرقي هو وضع مميز وله معانٍ ودلالات مميزة. ووفقًا لذلك، حسب ادعائي، فإن شكل التمييز الإسرائيلي على هذه المحاور يتطلب، من أجل القضاء عليه، معاملة خاصة في استخدام مبدأ المساواة.

في إسرائيل، وبخلاف أي دولة أخرى، لمحور التمييز على أساس القوميّة علاقة بالنموذج المميز المبنية عليه الهويّة المدنيّة لسكان الدولة، وله علاقة أيضًا بهوية الدولة نفسها. تجعل هوية دولة إسرائيل كدولة يهوديـــة وديمقراطيّـــة، كما تعرّفها قوانين الأســـاس،[٢٣] منذ أكثر من عقدين، محور التمييز على أســـاس قومـــي محورًا ذا مكانة خاصة. العرب، وهم بشكل واضح ذوو قوميّة غير يهوديّة، هم عمليًا المجموعة المعتبرة التي لها صلة وثيقة بالتمييز على أساس قومي في إسرائيل. انتماؤهم للأمة العربيّة هو الذي يميّزهم ظاهريًا عن الجماعة اليهوديّة ويوضّح مكانتهم كمجموعة أقلية مستضعفة. يمكن تفسير الالتصاق بفكر أو موضوع القوميّة كأســـاس للتمييز ضد العرب في إســـرائيل بمصطلحـــات خاصة بالســـياق الثقافي- السياســـي فـــي المجتمع الإســـرائيلي، وبمصطلحات قانونيّة رســـميّة أيضًا. تشـــكّل مجموعة المواطنين العرب في دولة إسرائيل من الناحية الثقافيّة السياسيّة جزءًا من الجماعة الفلسطينية التي جرى احتلالها عام ١٩٤٨، والتي حملت الهوية القوميّة العربيّة، ناهيك عن القول بأنها معادية للصهيونيّة، وعليه فهي جزء من الجماعة التي لا تحمل المواطنة المتمثلة بســـكان الضفة الغربيّـــة وقطاع غزّة، ولكنها أيضًا جزء من المواطنين في إســـرائيل. هذا الشـــذوذ هو الذي يُلزم بالاعتراف بمكانة هذه المجموعة المتميّزة والمنفصلة والتي يجري التمييز ضدها. وفي السياق المدنيّ، وفي دولة قوميّة تؤدي مهمة دولة الشـــعب اليهـــودي، تعرّف هذه المجموعة كما هو مســـتدعىً كمجموعة مميز ضدها على أســـاس محور القوميّة،[٢٤] وهو المحور الأقوى لدى مجموعة في مجتمع ديمقراطي. ومن الناحية القانونيّة فإن خيار إدارة النضال من أجل المساواة في المحور القومي أفضل بالنسبة للعرب من اختيار محور الدين، بسبب وجود المجموعات الدينيّة المختلفة التي تتكون منها المجموعة العربيّة، والتي من شأنها أن تقدم مركبًا غير متطابق للتمييز المشابه الذي تعاني منه المجموعة كلها. إضافةً إلى ذلك، من الواضح أن التمييز على أساس العرق لا يمكن أن يصمد بين اليهود والعرب المنتمين جميعًا إلى العرق السامي. إذن، ينتج عن ذلك أن المجموعة العربيّة في كفاحها ضدّ التمييز، تسمُ نفســـها كمجموعة مختلفة جدًا عن المجموعة اليهوديّة، والتي عمليًا لا يوجد لها أمر مشـــترك معها باستثناء وجود الموضوع الرابط المتعلق بالمواطنة المشتركة بين المجموعتين- والتي لا تزال تميّز حتى الآن بين نوعين من الموطنة للعربي ولليهوديّ.[٢٥]

وعلـــى نحو لامعقول ، فإن «الاختلاف» الكامل تحديدًا بين العرب واليهـــود، والانفصال بين المجموعتين، يمكّنـــان العرب المواطنين في إسرائيل من خوض نضال قانوني ضد التمييز بحقهم، بشكلٍ يمكن وصفه بالمطلق بأنه نضال ذو إنجازات كبيرة ومستمرة.[٢٦] ولا أريد بهذا أن أقول إن القانون الإســـرائيلي نجح في القضاء على التمييز تجاه العرب في إسرائيل، بل أريد استحضار حقيقة مفادها أن النضالات

ولكن الاعتراف بوجود الفجوات الواضحة بين الطوائف واستمرارها لم يؤدّ في أعقاب ذلك إلى صحوة من إنكار التمييز ضد الشرقيين في إسرائيل. وبدلاً من أن يتعامل المجتمع الإسرائيلي مع هذه الفجوات الطائفية داخل المجتمع اليهودي على أساس أنها ناشئة عن التمييز، وأنها بالتالي تتطلب استخدام وسائل لمنع التمييز، تحركت مواقف الجمهور بالذات نحو اتجاه يدّعي أن مصدر هذه الفجوات هو إدارة اجتماعيّة مختلفة، وليس التمييز. وفي أحسن الأحوال، ادعوا أن الفجوات الطائفيّة مصدرها التمييز في الماضي الذي ساد أيام حزب العمل الإسرائيلي (مباي)، وما نراه اليوم هو آثار هذا التمييز.

من أجل المساواة التي خاضتها المجموعة العربيّة قد حظيت بتعاطف وتأييد المحاكم بشكل عام، والمحكمة العليا بصورة خاصة.[٢٧]

وبخلاف المحور القومي، الذي يُستخدم كأساس للتمييز، وهو معروف، وراسخ جيدًا في قوانين منع التمييز في إسرائيل، ويحظى بتأييد حتى الأوساط اليمينيّة، حتى حين يدور الحديث عن المجموعة العربيّة[٢٨]، فإن محور التمييز على أساس عرقي يعتبر بشكلٍ عام، أمرًا لا صلة له بالمجتمع الإسرائيلي. وهذا يعني أن المجتمع الإسرائيلي لا يرى نفسه، ولا العالم الخارجي أسلسًا يراه مصدوعًا أو مشروخًا على أساس عرقيّ، أو على الأقل لا يُعتبر مشروخًا على أساس عرقي بسبب الوجود المستمر لجهاز تمييز. وعلى ما يبدو فإن هذه هي الطريقة الأصحّ لوصف الموقف الاجتماعي والقانوني–القضائي بخصوص وجود تراتُب على أساس الأصل العرقي – الطائفي: حقيقة وجود شرخ مفتوح على طول الخط الطائفي– العرقي في المجتمع الإسرائيلي يميّز بين «الشرقيين» و«الإشكناز» هي حقيقة لا يمكن إنكارها. لقد انتهى عهد الإنكار والنفي، وفي الأساس، بعد أن عمل الباحثون والباحثات من أصل شرقي بجدّ خلال العقدين الماضيين من أجل جمع معلومات منهجيّة، مستخدمين طرقًا ومناهج عمليّة، بخصوص الفجوات القائمة وعرضها كمعلومات لا يمكن دحضها.[٢٩]

ولكن الاعتراف بوجود الفجوات الواضحة بين الطوائف واستمرارها لم يؤدّ في أعقاب ذلك إلى صحوة من إنكار التمييز ضد الشرقيين في إسرائيل. وبدلاً من أن يتعامل المجتمع الإسرائيلي مع هذه الفجوات الطائفية داخل المجتمع اليهودي على أساس أنها ناشئة عن التمييز، وأنها بالتالي تتطلب استخدام وسائل لمنع التمييز، تحركت مواقف الجمهور بالذات نحو اتجاه يدّعي أن مصدر هذه الفجوات هو إدارة اجتماعيّة مختلفة، وليس التمييز. وفي أحسن الأحوال، ادعوا أن الفجوات الطائفيّة مصدرها التمييز في الماضي الذي ساد أيام حزب العمل الإسرائيلي (مباي)، وما نراه اليوم هو آثار هذا التمييز. ولكن وضمن إطار هذا الادعاء، وبالذات بما أن التمييز انتهى، فلا حاجة لمعالجته بل يجب أن ننتظر بصبر الاختفاء الطبيعي والمتوقع لنتائجه؛ وفي أسوأ الأحوال ادعوا أن مصدر الفجوات هو الفقر الثقافي للشرقيين والذي يدفعهم إلى عدم توظيف الجهود المطلوبة من أجل النجاح في مجتمع تنافسي وناجح مثل المجتمع الإسرائيلي.[٣٠]

وفي الوقت الذي يجري فيه التنكر للتمييز ضد الشرقيين على الصعيد السياسي– الاجتماعي يتجلى هذا التنكر بالطبع أيضًا ضمن الإطار القانوني– القضائي. أولاً، لا يستخدم أي إطار قانوني– قضائي رسمي في إسرائيل يمنع التمييز تعبير «الأصل العرقي». ويبرز هذا المعطى بشكل خاص على ضوء حقيقة أن جميع أنواع التمييز «الكلاسيكيّة» التي ذكرت أعلاه، إضافةً إلى أنواع كثيرة أخرى، مدعومة بقوانين منع التمييز.[٣١] علاوةً على ذلك، يصعب وصف نظام قانوني قضائي ديمقراطي خاص بمنع التمييز في الدول الأخرى لا يشير إلى مقولة الأصل العرقي كأساس ممنوع للتمييز في مناطقها. غياب الأساس للتمييز على أساس الأصل العرقي هو إذن مرض إسرائيلي محلي يصبح مع الوقت مقلقًا، وبشكل خاص على ضوء وجود التمييز المثبت ضد السكان الشرقيين في إسرائيل منذ ستة عقود ونصف. إن مدى سنين وجود إسرائيل هو عمليًا مطابق لمدى سنين وجود التمييز فيها.

من تلخيص أشكال التمييز ومنع التمييز ضد الشرقيين والعرب، تبرز صورة لظاهرتين متباعدتين ولأول وهلة غير مترابطتين: العرب مميّز ضدهم على أساس أصلهم القومي، ومبدأ المساواة يمكنهم من طلب المساعدة والعون القانوني– القضائي على هذا الأساس،

يبدو لأول وهلة أن العرب موجودون في الموقف الأسهل- إذا ما أمكن استعمال فكرة «السهولة» ضمن إطار التمييز- وأنهم من خلال هذا الموقف يقيمون الدعوى من أجل المساواة على أساس قوميتهم، وهو أساس معروف ومحميّ في القانون الإسرائيلي. ولكنهم يدفعون ثمنًا باهظًا جرّاء هذا الاستعمال: بسبب كون مسألتهم القوميّة مسألة سياسيّة فإنهم يخاطرون إزاء إمكانيّة اعتبار ادعاءاتهم بأنها سياسيّة وليست مدنيّة. وهذا يعني أنه حين تقدم المجموعة العربيّة ادعاءً بخصوص التمييز ضدها على المستوى المدني، وبقصد الحصول على معاملة المواطنين ذوي الحقوق الكاملة تجاه أفرادها، فإنها تستخدم عمليًا السياق القومي كأساس لذلك.

بينما يجري التمييز ضد اليهود الشرقيين على أساس عرقي، ولكن غياب الاعتراف بهذا الأمر يصعّب عليهم الادعاء بذلك في المحكمة والحصول على العون إزاء التمييز ضدهم.[٣٢] هذا إذن وضع كلاسيكي فيه تتحصن كل مجموعة في مميزات خاصة محاولة أن تثبت أن هذه المميزات هي التي تؤدي إلى المكانة المتدنيّة لأعضائها. إلا أن هذا التمترس يفصل بين المجموعتين ويضعف نضالهما، إذ يبدو أن انضمام إحداهما إلى الأخرى يمكن أن يؤدي إلى خلق «حيّز ثالث» (third space)، ومن خلال القرابة والتشابه بينهما تنتج المجموعتان برنامجًا لتغيير مكانتهما الاجتماعية انطلاقًا من موقع لم يُجرّب في المجتمع الإسرائيلي، ومن خلال موقف مستحدث يقوّض الأسس ويسعى إلى تحطيم الجدران الفاصلة بين مجموعتين، وإلى صنع ائتلاف جديد من أجل النضال ضد التمييز.

لأول وهلة يبدو أن العرب موجودون في الموقف الأسهل- إذا ما أمكن استعمال فكرة «السهولة» ضمن إطار التمييز- وأنهم من خلال هذا الموقف يقيمون الدعوى من أجل المساواة على أساس قوميتهم، وهو أساس معروف ومحميّ في القانون الإسرائيلي. ولكنهم يدفعون ثمنًا باهظًا جرّاء هذا الاستعمال: بسبب كون مسألتهم القوميّة مسألة سياسيّة فإنهم يخاطرون إزاء إمكانيّة اعتبار ادعاءاتهم بأنها سياسيّة وليست مدنيّة.[٣٣] وهذا يعني أنه حين تقدم المجموعة العربيّة ادعاءً بخصوص التمييز ضدها على المستوى المدني، وبقصد الحصول على معاملة المواطنين ذوي الحقوق الكاملة تجاه أفرادها، فإنها تستخدم عمليًا السياق القومي كأساس لذلك؛ وهذا السياق له معانٍ ودلالات سياسيّة وتاريخيّة مشحونة. تمنع هذه المعاني والدلالات تعيق البحث في السياق المدني بصورة نظيفة من السياسة المتعلّقة بالعلاقات اليهوديّة العربيّة، بتاريخها الدامي وحاضرها المتّسم بالنزاعات.

مثال واضح على ذلك يمكن أن نجده في نضال السكان العرب في إسرائيل من أجل استعمال اللغة العربية في اللافتات، فاللغة العربيّة معترف بها كلغة رسميّة في إسرائيل، ولكن الحيّز الإسرائيلي يرفض استعمالها على غرار استعماله للّغة العبرية. واللغة العربية لا يُنظر إليها فقط على أنها لغة تهدد اللغة العبريّة بصفتها اللغة الرئيسية السائدة في الحيز العام والتي تتيح الاتصال السهل والواضح بين مواطني الدولة، بل يعتبرها يهود كثيرون تهديدًا لحق وجود اللغة العبريّة بصفتها معبّرًا عن حق الشعب اليهودي في الوجود في إسرائيل، ويبدو أن المحكمة تفهم ذلك أيضًا.[٣٤] وليس عبثًا أن اقتراحًا جرى تقديمة مؤخرًا يطالب بأن ينص القانون الأساس على أن اللغة العربيّة لم تعد لغة رسميّة في إسرائيل، وأنها لن تستعمل حتى في الحد الأدنى الزهيد.[٣٥] هذه الظاهرة تنسجم جيدًا مع الفهم الواسع الذي يعتبر بموجبه الحيز الإسرائيلي حيزًا يهوديًا عمليًا، وأن محاولة تعبئته بالإشارات العربيّة- حتى لو أنها إشارات مدنية بالمطلق- تواجه معارضة سياسيّة.[٣٦]

ثمة مثال آخر على هذا الخلط الفظ للمجالات حصلنا عليه مؤخرًا ضمن إطار النضال من أجل حق العرب البدو في النقب في التوطّن. لقد أدرك السكان البدو أن مخطط برافر الذي جرى تكريسه لتسوية توطين البدو في النقب هو مخطط مضرّ ومؤذ ويسلبهم حقوقهم وأراضيهم الكثيرة في النقب، ولذلك أثار هذا المخطط معارضة قويّة في صفوف السكّان، وقد جرت ضمن إطار المعارضة عدة مظاهرات صاخبة ضد تنفيذ المخطط. حمل هذا النضال بالطبع مضمونًا مدنيًا مطلقًا، بمعنى أنه كان عمليًا نزاعًا متعلقًا بمسألة ملكية أملاك وصورة وكيفية التوطن وطريقة الحياة المدنيّة للسكان البدو بأساليبها المميزة في النقب. ولكن «الطرف اليهودي» في المجتمع الإسرائيلي اعتبر هذه المظاهرات مظاهرات ضد شرعية إسرائيل كدولةٍ يهودية وتآمرًا على أسسها؛ وصبغ هذا النضال بألوان تتعلق بمسألة الهوية القومية للدولة

ومقابل العرب، فإن اليهود الشرقيين موجودون في وضع مثير للمشاكل، لا ينجحون فيه بتأسيس وتدعيم ادعائهم بعدم المساواة بسبب غياب الاعتراف بالعرقيّة كأساس للتمييز في إسرائيل. ولكن إلى جانب هذه الصعوبة، من الواضح أنهم ليسوا مشبوهين بالتآمر السياسي ضد الدولة عند تقديم ادعاءاتهم المدنيّة. وهكذا في الحالات القليلة التي قدم فيها الشرقيون الادعاءات إلى المحكمة بخصوص التمييز ضدهم، لم تبرز على السطح مشاكل أو قضايا سياسية، وكان التداول الذي جرى حول الموضوع ملموسًا وواقعيًا وتناول التمييز في المجال المعطى.

ومنطقة النقب، باعتباره منطقة خاضعة لـ «سيطرة معادية» يمارسها البـدو. هذا الفهم لم يقتصر علـى الأقوال النظريّة بل تجلي بصورة قاسية جدًا حين تدخل جهاز الأمن العام– الشاباك– المنظمة المؤتمنة على أمن الدولة، إزاء التآمر الفلسطيني تجاهها وتجاه المواطنين– في أحداث المظاهرات واستدعى للتحقيق الأمني الذين شاركوا في إدارة النضال المدني ضد المخطّط. [٣٧]

يمكن من خلال التمعّن في هذه الأمثلة التحديد أن العرب موجودون في منطقة السهولة شكليًا، من ناحية مبدأ المساواة، ولكن في منطقة الكارثة من ناحية السياق الذي تُطرح فيه ادعاءاتهم بشأن المساواة.

ومقابـل العرب، فإن اليهود الشـرقيين موجودون في وضع مثير للمشـاكل، لا ينجحون فيه بتأسـيس وتدعيم ادعائهم بعدم المساواة بسـبب غياب الاعتراف بالعرقيّة كأساس للتمييز في إسرائيل. ولكن إلى جانب هذه الصعوبة، من الواضح أنهم ليسوا مشبوهين بالتآمر السياسي ضد الدولة عند تقديم ادعاءاتهم المدنيّة. وهكذا في الحالات القليلـة التي قدم فيها الشـرقيون الادعاءات إلى المحكمة بخصوص التمييز ضدهم، لم تبرز على السـطح مشـاكل أو قضايا سياسية، وكان التـداول الذي جـرى حول الموضوع ملموسًـا وواقعيًا وتناول التمييـز في المجال المعطى. صحيح أن هـذه الادعاءات رُفضت في غالبية الأحيان، ولكن هذا الرفض جاء لأسباب تتعلق بعدم الاعتراف بوجود مجموعة شـرقيّة في إسـرائيل.[٣٨] زد على ذلك أنه في الحالة النادرة التي قبل فيها الادعاء بشأن التمييز المنهجي في قرار الحكم، والذي كان القرار الأول الذي حدد أن الشـرقيين يخضعون للتمييز في سـوق العمل في إسرائيل، في قضية ميشيل مالكة، كان ملموسًا أنه من السهل بالنسبة للمحكمة أن تقرر محدّدات واسعة النطاق إزاء التمييز ضد الشـرقيين في إسـرائيل دون أن تزعزع الأركان خارج نطاق العمل والاعتراف المدني بذلك. [٣٩]

بالإمـكان التلخيـص والقول إن الجانبين موجـودان في مناطق «كارثة» ومناطق «سهولة» في الوقت نفسه بشكل يعسّر على المجموعتين خوض نضالهما من أجل المسـاواة. الربط بين المجموعتين، بناءً على ذلـك، يمكن أن يؤدي إلى تحييد هذه الصعوبة لديهما، وأن يمكنهما من خلق نضال للمسـاواة يكون مجديًا للمجموعتين من حيث النتائج ومناسـبًا لهما أيضًـا، بمفهوم الربط وخلق علاقـة من أجل تحقيق «الخير المشـترك». اقتراح الربط هذا في السـياق النسوي الواضح سوف أتناوله الآن. [٤٠]

نضالات نسويّة شرقية - فلسطينيّة

طراز العمل المتعارف عليه غالبًا في حالات التعاون النسـوي اليهودي–الفلسطيني هو مساعدة الطرف القوي في المعادلة، وهو اليهودي، للطرف الفلسطيني. اقتراحي، في الأطر التي ستعرض أدناه، هو رعاية شراكة قانونيّة قضائيّة شرقيّة– فلسطينيّة من خلال تطابق مصالح الشريكات في النضال. بهذا الشكل، حتى لو كانت الشريكات في النضال غير «متساويات» سيبقين بعيدات عن طراز «الإنقـاذ» الذي يحدث أحيانًا في نضالات المجموعات التي تضم نساءً من جماعات متنوّعة، تميّز موازين القوى عضوات المجموعات المختلفة فيها. وتكمن طريقة منع تجمّع أو تشكيل كهذا في إيجاد مصالح مشـتركة ومركزة لعضوات المجموعات ليكافحن معًا من أجلها، انطلاقًا من الفهم بأن تقديم أو تطوير هذه المصالح سيؤدي إلى تغيير مكانتهن في المجتمع. ولكي يُفهم اقتراحي أعلاه بشكل أفضل، سأعرض هنا مثالين لمجموعة قانونيّة متضافرة وموحّدة.

١. **نضـالات في الهوامـش الجغرافيّـة للمجتمـع** – علـى المستوى الأساسـي والعملي جدًا، تتقاسـم المجموعة اليهوديّة الشرقيّة والمجموعة الفلسطينيّة في إسرائيل حيزًا جغرافيًا وثقافيًا

مشتركًا. يمكن على الصعيد الجغرافي أن نشير إلى أن الأطراف الجنوبية والشمالية في إسرائيل مركّبة بالأساس من بلدات التطوير والبلدات العربيّة. كذلك، وحسب مصطلحات المحيط الاجتماعي الاقتصادي يوجد للمجموعتين تمثيل أكبر من نسبتهما في العنقود الأدنى للقرى والمدن في إسرائيل.[٤١] والمدن المختلطة في إسرائيل، والموجودة بشكل منهجي في العناقيد السفلى مثل يافا، اللد، الرملة وعكا تسكنها أيضًا أغلبية سكانية شرقية وعربيّة. وإذا كان الأمر كذلك فإنه من المتوقع أن يكون مجمل مصالح السكان الموجودين في المحيط الجغرافي والاقتصادي في إسرائيل مشتركًا للمجموعتين. وعلى سبيل المثال، يمكن أن نتصوّر نضالاً مشتركًا لهاتين المجموعتين السكانيتين من أجل الحصول على خدمات صحيّة كتلك المعروضة في مركز البلاد. المجموعة الإشكنازيّة التي يسكن قسم منها في البلدات المستقرة اقتصاديًا، يمكن أن تكون جزءًا إيجابيًا من هذا النضال، ولكن يمكن أن تتوفر لها طرق مختلفة أخرى لحل هذه الصعوبة، وبالأساس من خلال الوسائل الاقتصاديّة.[٤٢] ومع ذلك، لا تزال هناك إمكانيّة لوصف نضالات تقتصر بشكل منهجيّ على بلدات التطوير والبلدات العربيّة فقط، فالنضال حول مناطق النفوذ مثلاً لمقتضيات جباية ضريبة الأرنونا والتي تضمن القوة الاقتصاديّة لسكان البلدة هو قضية يمكن أن يعمل من أجلها سكان هذه البلدات فقط. يبدو على ضوء تاريخ توزيع مناطق النفوذ في الحيّز الجغرافي في المحيط أن بلدات التطوير والبلدات العربية وحدها هي التي سُلبت حق الحصول على أراض للعيش والتطوير الملائمين بالنسبة لعدد سكانها. ونظرًا لذلك، تعاني هذه البلدات أيضًا وبشكلٍ منهجيّ من العجز المتراكم في الميزانيّات والذي يؤدي كل عدة سنوات إلى انهيارها وإلى عدم دفع رواتب مستخدميها. وفي وضع كهذا، تحتاج هذه البلدات إلى مساعدات طارئة من السلطة المركزيّة، وتظل علاقات الاعتماد وموازين القوى مع السلطة مستمرة وتبقى كما هي.

كانت الأزمة التي حدثت عام ٢٠٠٤ من هذا القبيل ذات طابع نسوي واضح. كان الحديث عن العاملين الاجتماعيين في السلطات المحليّة- وكلّهم تقريبًا من النساء[٤٣] - ولم تصرف لهن السلطات المحلية أجورهن رغم أن وزارة الماليّة كانت قد حوّلت أموال أجورهن إلى هذه السلطات الفقيرة على أسلسٍ شهريّ. فبدلاً من أن تصل الأجور إلى جيوبهن دُفعت هذه الأجور للشركات التي كانت البلديّات مدينة لها مقابل الخدمات التي قدّمتها، وظلّت الشركات الكبيرة تأخذ أجور العاملين الاجتماعيين في هذه السلطات، وقد دفع هذا الانحراف مجموعة من المحاميات إلى الربط بين البلدات اليهودية الشرقية والبلدات العربيّة لتنسيق العمل بخصوص الاعتراض القانوني.[٤٤] الدولة التي حاربت في أغلب الأحيان نضال هذه السلطات من أجل الاستقلال الاقتصادي بشكل منفصل، اضطرت ولأول مرة إلى التعامل معها وهي موحّدة. الادعاءات المألوفة التي تعرضها الدولة والتي تقول أن السلطات المحليّة العربيّة تسودها «عقلية» عدم دفع الديون للبلديّات لم يعد بالإمكان تقديمها، وذلك بسبب انضمام السكان اليهود إلى النضال. من جهة ثانية، استطاعت المحكمة فجأة أن ترى الأزمة في البلدات اليهوديّة ليس كعرض قصصي مشتمل على حكايات ونوادر بصدد غياب المسؤولية في الحكم المحلي، وإنما كجزء من جهاز التمييز تجاه هذه المجموعات، يسبب لها، المرّة تلو الأخرى، مواجهة ديون مالية لا تطاق كهذه.

٢. **<u>نضالات في هوامش التشغيل في المجتمع</u>-** بسبب جهاز الإقصاء المنسّق، الأبوي-العرقي، تجد نساء شرقيّات وفلسطينيّات كثيرات أنفسهن ضمن إطار تشغيل بدون حماية. أحد الأمثلة البارزة على ذلك هو عمل مديرات الحضانات العائليّة لسن الطفولة. فمن أجل تمكين أمهات الأطفال من الخروج إلى العمل توفّر لهن وزارة الصناعة خدمات دور الحضانة المدعومة حكوميًا. النساء الشرقيات والنساء الفلسطينيّات هن اللواتي يقمن بإدارة خدمات رعاية الأطفال في دور الحضانة هذه، وذلك بشكل منهجي وحسب المناطق التي يطبَّق فيها هذا المشروع. ومن أجل تقديم هذه الخدمة عن طريق الدولة، تلتزم النساء العاملات في الحضانات بالعمل تحت مسؤولية وزارة الصناعة، وتدفع هذه الأخيرة لهن، بالمقابل، أجورهن. ليس هذا الخضوع شكليًا فقط، بل هو يتطلب تلبية معايير عديدة وصارمة تتعلق بوسائل الأمان وتعزيز الصحة العامة وغيرها من أجل تشغيل الحضانة. ولكن، ورغم مبنى الصفقة من قبل الدولة، فقد تعاملت الدولة مع مديرات الحضانات باعتبارهن مزوّدات خدمات ومقاولات لها. ووفقًا لذلك، كانت شروط عملهن مثل شروط العمل مع مقاول: استلمن أجور العمل بتأخير كبير، وانعدمت ضمانات العمل وارتبطن باتفاقيات عمل شخصية مع الدولة. ورغم أن عددهن عام ٢٠١٣ زاد عن ألفين، فقد اعتُبرت كل واحدة منهن «مزوّدة خدمات» دولة ومكانتهنّ في سوق العمل كانت على أسوأ حال. وحينئذٍ قررت إحدى الحاضنات من أصل

كانت الحركة النسويّة دائمًا صاحبة رسالة عالميّة عامّة تتمثل بالمساواة والاعتراف بالحق في الهوية. ورغم نشوب الخلافات داخلَها وقضايا توزيع القوى، إلاّ أنها لا تزال تمتلك القوة المعالجة لأجل تصحيح هذه الأمور. وتظهر دراسة تطوّر الخطاب النسوي في إسرائيل أنه جرى إقصاء النساء الشرقيات والنساء الفلسطينيّات من هذا الخطاب طيلة عقودٍ عديدة. واحتاجت هؤلاء النساء سنوات طويلة لتشخيص هذا الإقصاء والخروج ضدّه والقيام بنشاطات لتغيير مكانتهن حتى في داخل المجموعة النسويّة. الرؤية النسويّة

يهودي شرقي تأسيس إطار – جمعيّة لكل الحاضنات، وبالتعاون الكامل مع الحاضنات العربيّات اتحدن جميعًا، وذلك بمساعدة منظمات مدنيّة يهوديّة،[٤٥] وانتظمن في لجنة عاملات مكنتهن من إجراء مفاوضات ناجحة مع الدولة بخصوص شروط عملهن والتعامل معهن. كانت القضية هي المصلحة المشتركة للشرقيّات والفلسطينيّات في توفير التشغيل العادل من قبل الدولة في الوقت الذي يعملن فيه «حاضنات أطفال الوطن».

المثالان الواردان هنا هما جزء من نظام ممكن للتعاون على أساس نسوي بين الشرقيّات والفلسطينيات تلتقي فيه مصالح مشتركة لهذه المجموعة، ولا مجال هنا لتناولها جميعها. يعتبر مجال السكن الشعبي في إسرائيل، على سبيل المثال، مهملاً وذا نواقص وواجبًا تسعى الدولة للتنصل منه نهائيًا، وتشير المعطيات المهمة إلى أن أغلبية الساكنين في المساكن الشعبية في إسرائيل، وكذلك المستحقين لهذه المساكن، هم من أصل شرقيّ وعربيّ، وأن أغلبية الذين يخوضون النضال في هذا المجال هم من النساء.[٤٦] وعلى هذا النحو فإن هذا النضال يمكن أن يكون مجسدًا بشكل مشترك كجزء من ظاهرة القولبة ضد هؤلاء المواطنات باعتبارهن «عديمات المسؤولية»، «عاطلات» و«كسولات» ولا يحق لهن الحصول على المساكن الشعبية من الدولة. ويمكن في هذا المزيج من الأمثلة الإشارة إلى مجرى استراتيجي، فكري– عملي، يستوجب دراسة عميقة وتطويرًا مستقبليّين.

خلاصة

كانت الحركة النسويّة دائمًا صاحبة رسالة عالميّة عامّة تتمثل بالمساواة والاعتراف بالحق في الهوية. ورغم نشوب الخلافات داخلَها وقضايا توزيع القوى، إلاّ أنها لا تزال تمتلك القوة المعالجة لأجل تصحيح هذه الأمور. وتظهر دراسة تطوّر الخطاب النسوي في إسرائيل أنه جرى إقصاء النساء الشرقيات والنساء الفلسطينيّات من هذا الخطاب طيلة عقودٍ عديدة. واحتاجت هؤلاء النساء سنوات طويلة لتشخيص هذا الإقصاء والخروج ضدّه والقيام بنشاطات لتغيير مكانتهن حتى في داخل المجموعة النسويّة. الرؤية النسويّة الشرقية – الفلسطينية هي أحد هذه النشاطات التي تُعتبر استراتيجية التغيير الخاصة بها مهمة بشكل خاص. وهي معدّة لكي تعيد للنساء من هذه المجموعات القوة التي أُخذت منهنّ ضمن إطار موازين القوى الأبوية، وكذلك أيضًا القوة التي أخذت منهن ضمن إطار موازين القوى العرقية في إسرائيل. اعتماد التعاون الشرقي الفلسطيني على خطاب نسوي ومقاومة التمييز على أساس عرقي، من شأنه أن يقود المجموعتين النسائيتين إلى نتائج أكثر نجاعة وتأثيرًا من خوض النضال بشكل منفرد، أو ضمن إطار «الإنقاذ» على أيدي المجموعة المسيطرة. قوتهن ستتجلى في وحدتهن.

[مترجم عن العبرية. ترجمة محمد كيّال]

الهوامش

١ مقالة بيلسكي.

٢ هنرييت دهان– كليب، النسوية بين الشرقية والأشكنازيّة في الجنس، الجندر والسياسة، ٢١٧ (محررات: يزرعيلي وآخرون).

٣ مشاكل كثيرة تميّز القانون المذكور، ولكن لا يمكن الاستخفاف بأهميته خاصة في السنوات الأولى لتصميم الدولة وقيمها من خلال التشريع (انظروا بنينا لاهف). علاوةً على ذلك، حتى اليوم، وبعد التعديل الواسع للقانون في القرن الأخير، لا يبدو أن وظيفته تتعدى الإعراب عن موقف فكري أو تسمح باستعماله بشكل فعال لترسيخ حق النساء في المساواة. (انظروا أوريت كمير).

٤ مقالة فرنسيس في كتابنا.

٥ أول وأبرز من تطرّق إلى طابع الحركة النسويّة كحركة بيضاء تتجاهل النساء «الأخريات» واحتياجاتهن، بل وحتّى تقمعهن– هن النسويات السود في الولايات المتحدة. انظروا

Bell Hooks, Feminist Theory: From Margin to Center (Cambridge, MA: South End Press, 2000).

٦ المثال الأبرز على ذلك هو المنظمة الأقدم والأقوى، وهي منظمة «اللوبي النسائي في إسرائيل». في قيادة هذه المنظمة وقفت وتقف نساء من أصل أشكنازي فقط. مثال أكثر وضوحًا هو «اتحاد مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة»، منظمة «نعمات» (حركة النساء العاملات والمتطوعات– المترجم). وفي المجمل فإن الواقع هو هكذا في الغالبية الساحقة من المنظمات النسويّة.

٧ انظروا الاقتباس من دهان– كليب.

٨ دهان– كليب.

٩ منار حسن «سياسة الشرف: الأبوية، الدولة، وقتل النساء باسم شرف العائلة» في كتاب الجنس، الجندر والسياسة (يزراعيلي وأخريات، محرّرات ١٩٩٩) ص ٢٦٧، ٢٦٧–٢٨٠، ٢٨٩–٢٩٤. (عبري).

١٠ من أجل عرض مفصّل لهذا السلوك انظروا هنرييت دهان – كليب.

١١ فيكي شيران. «فكّ رموز القوة، خلق عالم جديد» في كتاب إلى أختي، السياسة النسويّة الشرقيّة (شلوميت لير، محرّرة ٢٠٠٧) ص ٢٥–٢٩، مع اقتباس من المقالة.

١٢ حسن جبارين، «نحو مقاربات نقديّة للأقلّيّة الفلسطينيّة: المواطنة، القوميّة والنسويّة في القانون الإسرائيلي»، القضاء الجنائي ط. (٢٠٠١) ٥٣– اقرأ ص ٥٣–٧٠. (عبري)

١٣ Shalhoub-Kevorkian, N. & Abdo. N. (2006). Women and Political Conflict: The Case of Palestinian)Women in Jerusalem. Jerusalem: Women›s Studies Center).

١٤ هذا التصميم في القانون أجري في المقال البالغ الأهمية والأصلي الذي كتبته كيمبرلي كرنشاو.

١٥ هُدى روحانا، «حول النسويّة والهويّة القوميّة/الدينيّة: من تجربة النساء الفلسطينيّات في إسرائيل والمسلمات في الهند»، دفاتر عدالة (١٩٩٩) ٢١، ١.

١٦ صحيح أن مقالة جبارين كتبت في فترة قريبة من بدء تراكم إنجازات المركز في مجال حقوق المواطنين العرب، ولكن حتى هذه الأيام من الواضح جدًا أن إنجازات المركز وانشغاله في المصالح النسويّة ضئيلة.

١٧ في السياق القانوني– القضائي هذا القول راسخ بشكلٍ مميّز، كما يمكن أن نرى. من الممكن التحفظ في سياقات أخرى. وهكذا، على سبيل المثال، بدءًا من نهاية سنوات السبعينيّات فإن أحد الإنجازات النسويّة المهمة في إسرائيل تمثل في إقامة منظومة دعم ضد العنف على خلفية جندريّة. وهكذا، مثلاً، فإن إقامة الملجأ الأول للنساء المضروبات والمركز لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية ترمز إلى اتجاه مختلف، جرى فيه توجيه الجهد النسوي للدفاع عن مجموعة نسائية أوسع وأكثر تنوعًا.

١٨ هذه القضايا كانت أساس قرارات الحكم التالية، على التوالي: شكديئيل، بوراز، نفو، ميلر.

١٩ نيتسا بركوفيتش، «المرأة الفاضلة النشيطة من سيجدها؟ النساء والمواطنة في إسرائيل»، علم اجتماع إسرائيلي ٢ (٢٠٠٠) ص٢٧٧، ٣٠١–٣١٠.

٢٠ Yagil Levy, Militarizing Inequality: A conceptual Framework, Theory and Society ٢٧ ,٨٧٣ ,٨٩٠–٨٩٧ (١٩٩٨).

٢١ كاتبة المقالة هي واحدة من المحاميتين المذكورتين. كان شعورنا في وقت الانسحاب أنه بالرغم من إبداء الرغبة في تغيير طريقة التفكير المسيطرة، أنّ جلسات المنظمة والخطاب فيها جريا بأسلوب يتّسم بالسيطرة، ولم تكن مفتوحة بشكل حقيقي لإسماع صوت شرقي نقدي من الصنف الذي أسمعناه داخل المنظمة. وإنصافًا للمنظمة وللنساء القائمات عليها يمكن القول إنه بالرغم من الانسحاب الذي أبقاها بدون تمثيل نسائي شرقي (وفي ذلك الوقت لم تكن هناك ممثلات فلسطينيّات في اللجنة الإدارية)، فقد واصلن محاولة تغيير جدول الأعمال القانوني بمساعدة جمعية يهوديّة– فلسطينيّة حين أصبحت المنظمة تحمل اسمًا عبريًا–عربيًا (معك) (بالعبرية: إيتّاخ) وجرى تعيين محاميات عربيات في الطاقم الإداري.

٢٢ من أجل التوسع في ادعائي هذا انظروا Yifat Bitton, Discrimination Based on Sameness, Not Difference: Re-Reading the Israeli Case for Discrimination, JOURNAL OF HATE STUDIES ١١ (forthcoming), ٢٠١٤)

٢٣ التعريف الرسمي في القانون لدولة إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطيّة» تم فقط في قوانين الأساس التي أكملت تشكيل الدستور غير الرسمي لإسرائيل قبل عقدين، في البند ١أ في كل واحد منها: قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته (إسرائيل)، وقانون أساس: حرية العمل (إسرائيل). وقبل ذلك لم يحدد أي إطار قانوني يعرّف الدولة كدولة «يهودية» باستثناء الإعلان عنها كوطن الشعب اليهودي، في وثيقة الاستقلال. وليس عبثًا أن هناك أصواتًا تبرز في الآونة الأخيرة في أوساط اليمين تُطالب بأن يُرسّخ في تشريع مميّز ومركّز كون دولة إسرائيل دولة «يهوديّة».

٢٤ يجعل هذا المحور، وبسبب قوته الكبيرة، إسرائيل حسب ادّعاء علماء عديدين، دولة غير ديمقراطيّة، بل دولة إثنوقراطيّة. انظروا التعريف الأوسع وعرض النموذج بشكل هادف ومفيد لدى أورن يفتحئيل وسندي كيدار، «حول القوة والأرض: نظام الأراضي في إسرائيل»، نظرية ونقد ص١٦، ٦٧، ٦٩–٧٠ (٢٠٠٠).

٢٥ انظروا تفصيل الاختلاف في المواطنة «الهشة» للمجموعة العربيّة مقابل المواطنة «المحصنة» للمجموعة اليهوديّة لدى إيلان سابان.

٢٦ هذا الإقرار موجود أيضًا لدى الذين ينتقدون هذا التغيير باعتباره غير كاف، انظروا Raef Zreik, Palestine, Apartheid, and the Rights Discourse, 34 J. Palestine Stud. 68, 72-73 (2004); Yousef Jabareen, Constitution Building and Equality in Deeply-Divided Societies: The Case of the Arab Minority in Israel, 26 WIS.INT L.J 345 (2008).

٢٧ قائمة النجاحات ذات الانطباع القوي يمكن إيجادها في موقع مركز عدالة، والذي يعرض نجاحاته الكثيرة التي تستند بطريقة أو بأخرى إلى مبدأ المساواة.

٢٨ هكذا، على سبيل المثال، أصدر وزير الاقتصاد، بينت، بيانًا واضحًا يعلن فيه أنه ينوي إطلاق حملة ضد التمييز تجاه العرب في سوق العمل.

٢٩ من أجل وصف إجماليّ وغنيّ لمختلف المجالات ذات الفجوات الطائفية في إسرائيل، انظروا Finally, Our Own Brown!(?), 45(2) Israel Law Review 267, 270-273 (2012).

٣٠ انظروا مختلف التسويغات في Finally, Our Own Brown!(?) at p.283

٣١ انظروا على سبيل المثال، القائمة الطويلة المفصّلة في البند ٣ في قانون منع التمييز في السلع، الخدمات ودخول أماكن التسلية والأماكن العامّة، عام ٢٠٠٠، (كتاب القوانين ٥٨)، والتي تشمل التمييز «... بسبب العرق، الدين أو الجماعة الدينية، القومية، مسقط الرأس، الجنس، الميول الجنسيّة، الرأي، الانتماء الحزبي، الحالة الشخصية، الأبوة أو الأمومة أو الإعاقة». ظاهرة مشابهة قائمة في قانون تكافؤ الفرص في العمل والذي يمنع التمييز.

٣٢ خلال العقد الأخير أصبح الأمر ممكنًا أكثر وذلك من خلال قانون منع التمييز في السلع والخدمات وما شابه. علاوة على ذلك أقرت محكمة العمل مؤخرًا وبشكل صريح بوجود تمييز ضد الشرقيين في سوق العمل في إسرائيل، انظروا ميشيل مالكة.

٣٣ يمثل هذا التشخيص ودعم المساواة الليبرالية، في الأساس، للحقوق من الصنف السياسي وليس المدني، انظروا:

The critical use of history: Why Equal Protection No Longer Protects: The Evolving Forms of Status-Enforcing State Action, 49 Stan L Rev. 1111 (claiming that anti discrimination laws were aimed at bettering the civil and political rights of African-Americans but not their social ones).

٣٤ Metial Pinto, Who is Afraid of Language Rights? In The Mult - cultural Challenge in Israel (Ohad Nachtomi & Avi Sagi, Eds) (Boston: Academic Studies Press, 2009) 26-51, p. 43

٣٥ يدور الحديث عن مشروع قانون قدمه آفي ديختر في الكنيست الثامنة عشرة، وقد منع بنيامين نتنياهو– رئيس الحكومة في ذلك الوقت– تقديمه.

٣٦ انظروا ميخائيل كرينّي «حول ما هو لنا: التعددية الثقافيّة في السياق العربي–اليهودي» دراسات في القانون ٢٧ (٢٠٠٤) ص ٧١.

٣٧ يبرز تقرير عن هذه الظاهرة في توجّه منظمات حقوق الإنسان إلى المفتش العام للشرطة والمستشار القضائي للحكومة بطلب التوقف الفوري عن استدعاء الناشطين ضد المخطط للتحقيق http://www.acri.org.il/he/29232

٣٨ انظروا Mizrahis and Law: Absence as Existence 41 MISHPATIM 315 (Hebrew University LR) (2011) (Hebrew) p.334-353

٣٩ Malka v. Israeli Avitation Industry LTD (2.8.2013) TA 2816-09)

٤٠ اقترحتُ مجالات كثيرة للتعاون في مقالي المذكور في الهامش أعلاه.

٤١ انظروا المعطيات بشأن البلدات في العناقيد المختلفة التي تنشرها الحكومة. www.cbs.gov.il/hodaot2004/13_04_22ta.pdf

٤٢ هكذا يمكن أن نتصور أن جميع سكان الأطراف يرغبون في إقامة مستشفى قريب منهم، ولكن من الواضح أن البلدات المتطورة اقتصاديًا ستبقى لديها مصادر مالية للاهتمام بتطوير الخدمات الصحية المحليّة بشكل أفضل، كما أن وصولهم إلى الخدمات الصحيّة التي تقدم في مركز البلاد سيكون أفضل بكثير.

٤٣ يمكن بشكل بارز ومثير التحديد بأن الغالبية الساحقة من مديري أقسام الرفاه الاجتماعي في السلطات المحليّة هم من الرجال رغم أن الأغلبية الساحقة من العاملين والعاملات الاجتماعيّات هن من النساء.

٤٤ أنا، مع المحاميين آيال شمرنبرج وكلاريس حربون، قدمنا الدعوى في قضيةHCJ 962/04 Abutbul v. Ministry of Welfare P.D 58(6) 471 (2004)

٤٥ ساعدت منظمتان مركزيتان النساء في خوض المسيرة، هما منظمة «قوة للعاملين» (بالعبرية: قوح لعوفديم) ومنظمة «إيتاخ» –معك»

٤٦ كلاريس حربون، «التوطن التصحيحي في مجال السكن– قصة نساء يصحّحن الإجحاف التاريخي»، في دراسات في القانون، الجندر والنسويّة، ص ٤١٣.